التفسيرات الغربية لبروز مصطلح الدولة (الدولة القومية الجديدة)

في حقيقة الأمر يرجع الفضل في بروز هذا المصطلح إلى مؤتمر واست فاليا 1648، حين قضت الأنظمة الملكية التي كانت سائدة في أوربا على نفوذ نظام الإقطاع ورجال الكنيسة، وبعد زوال الرابط الديني في نشأة الدولة في أوربا، تم استبدال تلك الروابط الدينية والإقطاعية بروابط وطنية ولغوية، ولم تكن تلك الملكيات بالحجم الكبير الذي ميز الإمبراطوريات ولا بصغر الحجم كالإقطاعيات وإنما كان حجم تلك الدول الملكية مقبولا جدا للاستمرار وفرض السيادة وبكل حزم، في هذه المرحلة (القرن 14) استطاع ملوك فرنسا واسبانيا من إخضاع الكنيسة ورجال الإقطاع إلى سيطرتهم مطبقين في ذلك مبادئ ميكيافلي القائلة : " إنّ الدولة تؤسس بواسطة رجال يجنحون للقوة ".[1]

لكن الأهم من هذا كله أنه غالباً ما نُسب للمعاهدة فضل إرساء الأسس القانونية لنظام الدولة الحديثة .لا يتفق العلماء جميعاً على هذا الرأي، إذ يرى بعضهم أن الدولة الحديثة قد برزت في وقت سابق جداً على المعاهدة، في حين يرى آخرون أنها برزت في وقت متأخر جداً عنها .ولكن لا شك في أن سلام واستفاليا يمثل نقطة تحول مهمة في السياسة الأوروبية وتاريخ العالم فقد وضعت المعاهدة الأساس لمبدأين: يعني الأول حرفياً أن الملك يتمتع بالسيادة ضمن أراضيه ولا يخضع للإرادة السياسية لأي كان .واعترفت التسوية بسلطة الحكام المطلقة وربطت هذا الحكم الفردي أو الخاص بسلالة حاكمة بمنطقة معينة .ويمنح المبدأ الثاني الملك سلطة تحديد الدين الذي سيُمارس في مملكته .وقد حظر هذا المبدأ التدخل في شؤون الدول الداخلية على أساس ديني ولا يزال يحتل اليوم منزلة مهمة في أساس القانون الدولي[2].

---

[1] . كتاب الأمير لمكيافلي.

[2] . مارتين غريفيتش و تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 255.